الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4305 | الجمعة | 25 ذي القعدة 1443 هـ | 24 يونيو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

البورصة تتراجع للأسبوع الثالث على التوالي

المؤشرات تستعيد عافيتها.. و«العام» يرتفع 23.41 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 23.14 نقطة ليبلغ مستوى 7240.19 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.32 في المئة.

وتم تداول 164.1 مليون سهم عبر 11022 صفقة نقدية بقيمة 47.2 مليون دينار «نحو 153.8 مليون دولار».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50.90 نقطة ليبلغ مستوى 5646.66 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.91 في المئة عبر تداول 92.1 مليون سهم من خلال 4451 صفقة نقدية بقيمة 10.9 مليون دينار «نحو 35.5 مليون دولار».

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 12.45 نقطة ليبلغ مستوى 8017.69 بنسبة ارتفاع بلغت 0.16 في المئة عبر تداول 72 مليون سهم في 6571 صفقة بقيمة 36.6 مليون دينار «نحو 118.3 مليون دولار».

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر «رئيسي 50» 62.32 نقطة ليبلغ مستوى 5870.50 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 1.07 في المئة عبر تداول 84.1 مليون سهم من خلال 3540 صفقة نقدية بقيمة 9.9 مليون دينار «نحو 32.2 مليون دولار».

وكانت شركات «منتزهات» و«كويتية» و«تنظيف» و«بتروجلف» و«ألافكو» الأكثر ارتفاعا أما شركات «وطني» و«بيتك» و«أجيليتي» و«أهلي متحد» و«الغانم» فكانت الأكثر تداولا لناحية القيمة في حين كانت شركات «فنادق» و«وثاق» و«الخليجي» و«أجيليتي» و«صناعات» الأكثر انخفاضا.

أسبوع متراجع للبورصة

الأداء الأسبوعي

وتراجعت بورصة الكويت في الأسبوع الثالث من يونيو؛ لتواصل بذلك تراجعها الأسبوعي الرابع على التوالي، وسط حالة من التباين سادت حركة التداولات، وحراك سياسي شهد حَل البرلمان.

وسجل المؤشر الرئيسي هذا الأسبوع تراجعا بنسبة 2 في المئة عند مستوى 5646.66 نقطة، مقابل 5761.90 نقطة إقفال الأسبوع الماضي، بخسائر بلغت 115.24 نقطة.

كما تراجع «رئيسي 50» بحوالي 2.22 في المئة بإقفاله عند مستوى 5870.50 نقطة بخسائر بلغت 133.46 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 6003.96 نقطة.

وهبط السوق الأول بأعلى وتيرة بين المؤشرات مُتراجعاً بنحو 2.44 في المئة عند النقطة 8017.69 خاسراً 200.35 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع السابق عند مستوى 8218.04 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام سلبية بتراجع قدره 2.34 في المئة أو ما يُعادل 173.64 نقطة بإقفاله عند النقطة 7240.19 مقارنة بإقفال الأسبوع السابق عند مستوى 7413.83 نقطة.

الجدير بالذكر أن البورصة شهدت ارتفاعا في آخر جلسات الأسبوع، الخميس، حيث صعد مؤشرها العام 0.32 في المئة، وارتفع السوق الأول 0.16 في المئة، وسجل المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» نمواً بنحو 0.91 في المئة و1.07 في المئة على الترتيب.

السيولة الأسبوعية بالبورصة تتراجع

وبلغ إجمالي حجم تداولات بورصة الكويت خلال الأسبوع 1.013 مليار سهم بارتفاع نسبته 9.9 في المئة، مقارنة بتداولات الأسبوع الماضي البالغة 921.74 مليون سهم.

في المقابل، تقلصت سيولة البورصة خلال فترات المقارنة بنحو 7.8 في المئة؛ لتصل إلى 287.35 مليون دينار، مقابل 311.63 مليون دينار في الأسبوع السابق.

وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 65.070 ألف صفقة، بالمقارنة مع 58.694 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بارتفاع نسبته 10.9 في المئة.

من خلال توطيد أواصر التعاون الوثيق بين الحكومات

المنيفي: يتوجب تعزيز التعاون العالمي للخروج من الركود الاقتصادي

أكدت وكيل وزارة المالية الكويتية أسيل المنيفي أهمية تكثيف الجهود بين الجهات المعنية بما يساهم في تعزيز التعاون بين دول العالم للخروج من الركود الاقتصادي الذي سببته جائحة فيروس «كورونا المستجد – كوفيد 19».

وقالت المنيفي في ختام مشاركتها في النسخة الثانية من «منتدى قطر الاقتصادي 2022» بالتعاون مع «بلومبيرغ» الذي يعقد تحت شعار «تحقيق المساواة في التعافي الاقتصادي العالمي» ان الخروج من الركود الاقتصادي الذي سببته جائحة «كورونا» لا يتم إلا من خلال توطيد أواصر التعاون الوثيق بين الحكومات.

وأشادت بالمنتدى في نسخته الثانية والذي سلط الضوء على عدد من المواضيع والقضايا العالمية لاسيما تحقيق المساواة في معادلة التعافي الاقتصادي العالمي على المدى الطويل ومستقبل الأسواق العالمية وآفاق العولمة.

وأشارت الى اهمية المواضيع الاخرى التي سلط المنتدى عليها الضوء مثل سبل دعم سلاسل التوريد العالمية والتحولات التي يشهدها قطاع الطاقة والاقتصاد الأخضر وآليات الحد من الانبعاثات الكربونية.

واعربت عن شكرها لدولة قطر على الدعوة الكريمة للمشاركة في منتدى قطر الاقتصادي الثاني واللجنة العليا المنظمة للمنتدى.

وكانت المنيفي التقت على هامش المنتدى وكيل وزارة المالية القطري خلف المناعي ورئيس الهيئة العامة القطرية للضرائب أحمد المهندي بالإضافة إلى عدد من المسؤولين حيث تم بحث ومناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بتعزيز التعاون بين وزارتي المالية في كلا البلدين وتبادل وجهات النظر حول الميزانية العامة وتفصيلاتها ومدخولاتها والنفقات المخطط لها خلال السنة المالية الحالية ومصادر تمويلها بالإضافة إلى التوقعات الخاصة بمدخولات الدولة.

كما بحثت تحصيل الضرائب الحكومية

أسيل المنيفي

القطرية على النفط والغاز وتقديم شرح حول الهيكل التنظيمي لوزارة المالية القطرية والقطاعات العاملة فيها والأعمال المناط بها والنظر في اتفاق للتعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامي الموقع منذ عام 1978 وتجديده واقتراح عقد لجنة فنية مشتركة بين الوزارتين.

وعقدت خلال الاجتماعات جولة مفاوضات حول اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين تمهيدا للتوقيع عليها في المستقبل القريب وتبادل الزيارات بين المسؤولين للاستفادة من التجارب في المجال الضريبي في كلا البلدين.

علاوة على ذلك تم مناقشة الاستفادة من خبرة دولة قطر في مجال تنفيذ المتطلبات اللازمة لتبادل المعلومات لغايات الضريبة وتقديم عرض تقديمي حول الهيئة العامة للضرائب في قطر والتي أنشأت في شهر ديسمبر 2018 والقوانين المنظمة لها وانجازاتها الحالية وخططها المستقبلية.

وشارك في النسخة الثانية من «منتدى قطر الاقتصادي» الذي استمر يومين عدد من رؤساء الدول أكثر من 75 متحدثا رئيسيا وأكثر من 500 مشارك من الرؤساء التنفيذيين وقادة الأعمال من جميع أنحاء العالم.

المؤسسة أطلقت التقرير الـ 37 لمناخ الاستثمار العربي 2022

«ضمان الاستثمار»: الدول العربية استقطبت 14.4 ألف مشروع أجنبي بـ1.3 تريليون دولار خلال 19 عاما

الصبيح: عمليات تأمين المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية التراكمية بلغت 23 مليار دولار بنهاية 2021

عبد الله أحمد الصبيح

انفوغرافيك توضيحي لمتغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» عن تحسن وضع الدول العربية في غالبية المؤشرات الدولية ذات الصلة بمناخ الاستثمار خلال العام 2021، وهو ما انعكس بالإيجاب على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى المنطقة خلال العام 2021 والتي ارتفع عددها بمعدل 37 في المئة وتكلفتها الاستثمارية بمعدل 1 في المئة لتصل قيمتها التراكمية الاجمالية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2021 الى 14443 مشروعا بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 1.3 تريليون دولار وفرت ما يقرب من مليوني فرصة عمل تركزت في الامارات بحصة 41 في المئة من عدد المشاريع وفي مصر بحصة 19 في المئة من التكلفة الاستثمارية.

وأوضحت المؤسسة في التقرير السنوي الـ 37 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022، والذي أطلقته اليوم من مقرها في دولة الكويت أن رصد المؤسسة لنحو 100 من المؤشرات المركبة والفرعية الصادرة عن أكثر من 20 جهة دولية، كشف عن تحسنا نسبيا لوضع الدول العربية خلال عام 2021 في مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي، واستقرارا في مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول وتباينا في مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج، في مقابل تراجع في مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية.

وأشار المدير العام لـ «ضمان» عبد الله أحمد الصبيح في افتتاحية التقرير الى أن المحصلة النهائية لتغيرات وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية انعكست إيجابا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المنطقة مع توقعات باستمرار النمو في عام 2022، لاسيما بعد ارتفاع عدد المشاريع الأجنبية الواردة للمنطقة بمعدل 15 في المئة والتكلفة بمعدل 86 في المئة لتبلغ 21 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام 2021، وخصوصا إذا ما انحسرت التداعيات السلبية للحرب الروسية – الأوكرانية والمستجدات المصاحبة لها على دول المنطقة.

ووفق قاعدة بيانات FDI Markets حلت أوروبا الغربية في مقدمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام 2021 من حيث التكلفة الاستثمارية للمشاريع، بقيادة المملكة المتحدة التي ساهمت بـ 7.5 في المئة من التكلفة، و 12.6 في المئة من عدد المشاريع، في المقابل كانت السعودية أهم وجهة للمشاريع الأجنبية في المنطقة من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 9.3 مليارات دولار، كما حلت الإمارات في مقدمة الدول المستقبلة من حيث عدد المشاريع بنحو 455 مشروعا، أما قطاعيا فقد حلت قطاعات خدمات الأعمال والبرمجيات والخدمات المالية في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها 51.6 في المئة من حيث عدد المشاريع، فيما حلت قطاعات الصناعات الكيميائية وخدمات الأعمال والعقارات في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها 44 في المئة من حيث التكلفة الاستثمارية.

وتوقع الصبيح استمرار النمو في الاستثمار العربي البيني خلال العام 2022، ولاسيما بعدما زيادة عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 20 في المئة الى 134 مشروعاً، والتكلفة بمعدل 55 في المئة الى 6.6 مليارات دولار خلال العام 2021. وقد مثلت السعودية الوجهة الأولى بعدد 38 مشروعا وبتكلفة 1.3 مليار دولار، فيما حل قطاع خدمات الأعمال في المقدمة بعدد 47 مشروعا وقطاع العقارات في المقدمة من حيث التكلفة بنحو 1.7 مليار دولار.

ومع تراجع درجات الثقة واليقين في ظل الأحداث الدولية والإقليمية المتصاعدة، أكد الصبيح مواصلة المؤسسة التي أنشئت في عام 1974، كهيئة عربية إقليمية مشتركة، مساعيها وجهودها الرامية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم، حيث قدمت استنادا إلى خبرتها الطويلة الممتدة لنحو خمسة عقود خدمات تأمين المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية بحجم عمليات تراكمي تجاوز 23 مليار دولار بنهاية العام 2021.

كما شدد الصبيح على أهمية قيام دول المنطقة بالإسراع في تنفيذ خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، لاسيما مع تزايد حدة المنافسة بين دول العالم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى قطاعاتها المختلفة خصوصا بعد تفاقم المخاوف من حدوث ركود تضخمي إثر التداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية والزيادات الحالية والمتوقعة لأسعار الفائدة العالمية.

وأشاد المدير العام للمؤسسة بتعاون جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والتصدير والجهات ذات الصلة في الدول العربية مع المؤسسة، في إنجاز التقرير في صورته الحالية، معربا عن أمله في أن يسهم هذا التقرير ضمن أنشطة المؤسسة الأخرى، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة في الترويج للدول العربية بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يذكر أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» هي هيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، تأسست عام 1974 وتتخذ من دولة الكويت مقراً رئيسيا لها. وهي حاصلة على تصنيف +A مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل S&P، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

ملخص تطورات مناخ الاستثمار

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول: استقر وضع الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية لوكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس واي إتش إس، فيما عدا 5 دول شهدت تراجعا في تصنيفها عام 2021. كما تحسن المتوسط العام لترتيب الدول العربية في عدد من مؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية وأعمال التجارة والاستثمار في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة ومنها مؤشرات فيتش وPRS وكريديندو وكوفاس وإيلير هيرميس ونيكسي ودان آند براد ستريت.

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي: تحسن الأداء في 14 مؤشر كمحصلة لتراجع طفيف لأداء الدول العربية في 9 من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي وتحسنها بشكل كبير في 5 من أهم مؤشرات التعاملات الاقتصادية مع الخارج، بحلول نحو نصف الدول في مراكز أفضل من متوسطات الترتيب العالمي.

ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية: تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات الحرية الاقتصادية، كما ظل ترتيبها دون المتوسط العالمي في مؤشرات الحوكمة وبيئة أداء الأعمال والقيود التنظيمية للاستثمار في حين جاء ترتيبها أفضل من المتوسط العالمي في مؤشري اتفاقيات الاستثمار.

رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج: شهدت تباينا في الأداء وذلك بتحسن طفيف لوضع الدول العربية في مؤشرات الابتكار والطاقة والتنمية المستدامة، في مقابل تراجع طفيف في مؤشرات المعرفة العالمي، ونسبة عوائد الموارد الطبيعة للناتج والقدرات الإنتاجية وريادة الأعمال.

تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي واستقرار التقييمات السيادية والمخاطر وتباين لمؤشرات عناصر الإنتاج